الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الثاني

جلسة رقم (٨)
السبت (٢٠٢٣/٨/١٢) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (متحقق).

بدأت الجلسة الساعة (٢:٥٠) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثامنة، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الثانية، الفصل التشريعي الثاني. نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- الموظف همام عدنان:-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات السادة النواب، إشارة الى الطلب الموقع من (٤٥) نائب، وعملاً بأحكام النظام الداخلي لإضافة فقرة الى جدول الأعمال تتضمن التصويت على عدد من الدرجات الخاصة وهي، إشارة الى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء في العدد (كذا) في تاريخ (كذا) مرفقه قرار مجلس الوزراء، قرر مجلس الوزراء في الجلسة الاعتيادية (٢٤) المنعقدة في ٢٠٢٣/٦/١١ ما يأتي التوصية الى مجلس النواب بتعيين الدكتور (احمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي) منسقاً عاماً لشؤون المحافظات في الهيأة العليا للتنسيق بين المحافظات، وهذا ما يتطلب التصويت عليه في مجلس النواب إشارة الى أحكام المادة (٦١) و المادة (٨٠) من الدستور، وايضاً تعيين السيد (صفوان بشير يونس سيف الدين) بمنصب أمين عام مجلس النواب، أطلب من المجلس التصويت على إضافة هذه فقرة الى جدول الأعمال لتكون الفقرة أولاً، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب رائد حمدان عاجب مالكي (نقطة نظام):-

في موضوع قانوني يتعلق باستحداث منصب أمين عام شؤون المحافظات أو المنسق العام لشؤون المحافظات، هذا المنصب تم استحداثه بموجب النظام الداخلي للهيأة العليا للتنسيق بين المحافظات ومنصب بدرجة وزير لا يستحدث بموجب نظام داخلي هو أدنى من درجة التعليمات، إشكالي واعتراضي ليس اعتراض على الشخص المرشح لهذا المنصب هو أخ محترم،

ولكن كما قلت لك بأنه هناك مخالفة دستورية أنه بموجب نظام داخلي تم استحداث منصب بدرجة وزير وهذا أمر خلاف مبدأ الفصل بين السلطات ويفترض أن يعدل قانون المحافظات ليتضمن هكذا منصب أو هكذا درجة، أنا أعتقد الأفضل والأصلح بما أنه الدكتور (احمد الفتلاوي) هو ممثل الحكومة في مجلس النواب أن يتم ترشيحه وزير دولة لشؤون مجلس النواب وهذا موجود في النظم البرلمانية ونصوت على هذا الأساس، أما نظام داخلي أدنى من التعليمات يستحدث منصب بدرجة وزير فهذا خلاف مبدأ الفصل بين السلطات وهذا أمر لابد أن يتم بموجب تشريع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

***الفقرة أولاً: التصويت على عدد من الدرجات الخاصة.**

إشارة الى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء الى مجلس النواب العراقي الموضوع تعيين الدكتور (احمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي) بمنصب المنسق العام لشؤون المحافظات في الهيأة العليا للتنسيق بين المحافظات وربطه قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٣٤٤) لسنة ٢٠٢٣ قرر مجلس الوزراء في الجلسة الاعتيادية (٢٤) المنعقدة في ٢٠٢٣/٦/١١ ما يأتي التوصية الى مجلس النواب بتعيين الدكتور (احمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي) منسقاً عاماً لشؤون المحافظات في الهيأة العليا للتنسيق بين المحافظات، استناداً الى أحكام المادة (١/ سادساً) من النظام الداخلي للتعديل أو النظام الداخلي للهيأة العليا للتنسيق بين المحافظات والمادتين (٦١) البند خامساً والمادة (٨٠) البند خامساً من الدستور.

أطلب من المجلس التصويت على تعيين الدكتور (احمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي) منسقاً عاماً لشؤون المحافظات في الهيأة العليا للتنسيق بين المحافظات عملاً بأحكام المواد (٦١) و (٨٠) من الدستور، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

أطلب من المجلس التصويت على سبق وأن تم تعيين السيد (صفوان بشير يونس سيف الدين) الحاصل على شهادة البكالوريوس في القانون بموجب الوثيقة الدراسية الصادرة من قبل كلية (كذا) بمنصب أمين عام مجلس النواب وكالة وبدرجة وزير ويتمتع بكافة الحقوق والامتيازات الممنوحة لهذا المنصب وهذا بموجب ما مقر في قانون مجلس النواب.

أطلب من المجلس التصويت على السيد (صفوان بشير يونس سيف الدين) بمنصب أمين عام مجلس النواب عملاً بأحكام المادة (٦١) و (٨٠) من الدستور، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

نبارك للدكتور (احمد الفتلاوي)، والملاحظة التي تفضل بها السيد (رائد المالكي) ملاحظة تقبل النقاش ولكن لمجلس النواب هو التصويت بموجب المادة (٦١) من الدستور بما يتعلق بالهيأة التنسيقية العليا هي هيأة تنسيقية مقررة بموجب قانون (٢١) قانون المحافظات، فيما لو انتهت أعمالها لأن لديها فترة زمنية لأعمالها، فيما لو انتهت أعمالها فتنتهي هيكليتها بالكامل وتحتاج الى من يكون منسق بين المحافظات والوزارات أستاذ (رائد) الهيأة التنسيقية يرأسها رئيس مجلس الوزراء وتضم وزراء ومحافظين وتضم وكلاء وزارات، الآن المنصب الذي تم تسميته يسمح له بترؤس الاجتماعات لمن هم أقل منه درجة، في السابق لم يكن يستطيع أن يرأس المحافظين لأن لم تحدد درجته ولم يصوت عليه في المجلس يرأسها بالاجتماعات ويرأس وكلاء الوزارات لإكمال المهام المناطة بالهيأة التنسيقية التي تتعلق بنقل الصلاحيات من الوزارات منقولة الصلاحيات الى المحافظات ومعالجة أي إشكال يحدث بين محافظة وأخرى، فيما يتعلق بالفقرة أولاً التصويت على مشروع قانون إيجار الأراضي الزراعية استلمت طلب بتأجيل هذه الفقرة حتى تكملون النقاشات مع القوى السياسية، بعض القوى السياسية لديها ملاحظات هذا القانون مهم اجتماع القادم سيكون برئاسة السيد النائب الأول للقوى السياسية التي لديها ملاحظات واللجان التي لديها ملاحظات مع لجنة الزراعة خلال هذا الأسبوع أكملوا الملاحظات ويعرض على التصويت في هذا الأسبوع .

- النائب فالح حسن جاسم مطلك الحريشاوي:-

هذا القانون هو من القوانين المهمة والناضجة التي من شأنها الارتقاء بالقطاع الزراعي وتمكين الفلاحين من زراعة البساتين وايضاً تمليكها بما لا يقل عن (١٠) دونم، وايضاً هذا القانون يسمح للفلاح أنه أنشطة نباتية والثروة الحيوانية هذا القانون

مضى عليه أكثر من (٤٠) سنة، وبالتالي نحن استضفنا الوزير السابق للزراعة مع مدراء عاميين والوزير الحالي مع نقابة المهندسين الزراعيين، نقابة الأطباء البيطريين، الجمعيات الفلاحية، زيارتنا الى إقليم كردستان زيارتنا الى الموصل الى المحافظات من النجف وكربلاء، الناصرية، البصرة، الديوانية والكوت ومحافظات وايضاً السماوة وبالتالي استمعنا الى الجميع الموجودين وهنا ايضاً قرأناه قراءة أولى والنقاش أشبعناه، هذا القانون يخدم الفلاحين الذي ارجوه أن نبعد المزاج السياسي لخدمة الفلاحين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كلا هذا ليس له علاقة بالمزاج السياسي سيد النائب، اتفق معك على أهمية هذا القانون، ولأهميته يحتاج الى نقاشات خلال الأيام القادمة حتى ينضج بشكل صحيح بما يخدم شريحة الفلاحين، مثال أحد النواب اليوم قد لي طلب بما يتعلق بورثة المتعاقد، جميع العقود الزراعية مستلم منذ عام (٦٠) وعام (٧٠) وعام (٥٠) هل ورثته مشمولين بهذا القانون؟ هذا سؤال يحتاج الى إجابة، خلال (٤٨) ساعة يرأس الاجتماع السيد النائب الأول لإكمال النقاشات ولأهميته يجب أن يتم التوافق على جميع البنود، وأنا أشكر جهودك كلجنة زراعة جهودك مشكورة في متابعة القوانين المهمة ومنها هذا القانون.

- النائب حسن سالم عباس الزيرجاوي:-

سبق وأن قدمنا مقترح قانون تجريم الشذوذ الجنسي ونشره وكذلك قدم زملائي أكثر من (٥) نواب نفس مقترح القانون والى غاية الآن لا يوجد أي إجراء بخصوص هذا الموضوع، قدمنا كذلك طلب مشروع بأكثر من (٩٠) توقيع يتعلق بالتجاوزات الكويتية على الأراضي والمياه العراقية، واليوم نحن نعيش وضع صعب هناك تجاوز حقيقي وللأسف الشديد لا يوجد هناك أي إجراء مكن قبل الحكومة وكذلك البرلمان.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب نقطة النظام أين؟

- النائب حسن سالم عباس الزيرجاوي:-

طلبت استضافة وزير النقل ووزير الخارجية وقائد القوات البحرية للوقوف على مثل هذا الموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

وطلبتم أي ايضاً أن تكون جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع قي الجلسات السابقة والآن قيد الإدراج، جدول يوم السبت محدد من الجلسة السابقة وتم تحديد الاستضافات سوف يتم إجراء اللازم.

- النائب حسن سالم عباس الزيرجاوي:-

الوقت ليس بصالحنا قد يكون يرسمون الحدود.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

وزير الخارجية وكادر وزارة الخارجية قدم طلب الى مجلس النواب لاستضافته بجلسة خاصة للحديث عن حيثيات هذا الموضوع بالكامل.

- النائب حسن سالم عباس الزيرجاوي:-

هناك هجمة تستهدف المجتمع الأخلاقي وهناك هجمة كبيرة جداً، الكثير من الجداول في الموازنة لم نراها بالنتيجة اليوم ظهر لنا تصويت على تخصيص موازنة للنوع الاجتماعي وهذا هو مقدمة للشذوذ الأخلاقي.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب لا توجد هكذا موازنة، لا يوجد في كل بنود الموازنة ولا في جداول الموازنة هذا الأمر أبدا وأنا مسؤول عنه.

- النائب سعود سعدون علي الساعدي (نقطة نظام):-

المادة (٦٥/ اولاً) من الموازنة يسمح لمجالس الجامعات بفتح حساب مصرفي بالدولار لاستلام منح المنظمات الدولية المالية، وقبله بشهر وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت عن عرض (١٢) مليون دولار لثلاث جامعات عراقية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذه المادة مضت أم سقطت بالتصويت؟ السيد رئيس اللجنة المالية هذه المادة مضت أم سقطت؟ شروط المنحة عرض وقبول وفق بنود توافق عليها الدولة العراقية، فبالتالي لا توجد منحة مطلقة، فلا يوجد شيء له علاقة بهذا الموضوع الذي طرحه السيد النائب، هذا موضوع له علاقة بالجامعات، بموافقة مجلس الوزراء وليس لها حق مباشر، التعليمات التي صدرت من تعليمات الموازنة أناطت هذا الموضوع بالحكومة وشروط المنح هي عرض وقبول على المبدأ والفكرة.

***الفقرة ثانياً: سؤال شفاهي موجه الى السيد وزير الداخلية.**

باسم مجلس النواب نرحب بمعالي وزير الداخلية والكادر المتقدم بالوزارة، ونتقدم ايضاً بالشكر للسيد النائب (حسين علي حسن السعبري) لممارسته الإجراءات الدستورية والديمقراطية بتوجيه سؤال برلماني شفهي استناداً للمادة (٦١/سابعاً/ أ) من الدستور والمادتين (٢٧/ثانياً) و (٢٩) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ واستناداً الى المادتين (٥٠) و (٥١) من النظام الداخلي لمجلس النواب، السيد النائب، السيد معالي الوزير، السؤال ألشفاهي هو سؤال يعرض من السائل السيد النائب وتتم الإجابة من المسؤول وهو معالي الوزير، وثم نترك التعقيب للسائل والإجابة مرة أخرى للسيد الوزير والكادر المتقدم بالوزارة ولا مداخلة إلا من موجه السؤال، تفضل السيد النائب (حسين علي حسن السعبري) بتوجيه سؤالك للإجابة عليه شفاهاً من معالي الوزير.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

السادة رئاسة مجلس النواب الموقرة، السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمون، السيد معالي وزير الداخلية المحترم، أن غاية سؤالنا النيابي ألشفاهي اليوم هي إشراك مجلس النواب رئاسةً ولجاناً وأعضاء في سعينا لتصويب إجراءات الحكومة وحماية المواطن والعائلة العراقية من مخالفة التشريعات النافذة وما نتج عنها من إجراءات تعسفية تمثلت في فرض الرسوم أو الأجور بطرق غير قانونية، ومنها إجراءات مجلس الوزراء السابق بخصوص القرار (١٧٨) لسنة ٢٠٢١ ووزارة الداخلي الخاصة بالعقد رقم (٥) لسنة ٢٠٢١ المبرم بين وزارة الداخلية وشركة (أفق السماء) لتنفيذ مشروع الجواز الالكتروني والفيزا الالكترونية والبوابات الالكترونية، وما تضمنه القرار والعقد من خروقات قانونية صارخة وشبهات هدر للمال العام والخاص سحبت آثارها على الحياة الاقتصادية للمواطن والعائلة العراقية نتيجةً لفرض جبايات جديدة على المواطن خلاف للقانون بلغت (٥٠) دولار أي ما يعادل (٦٦) ألف دينار عراقي عدا الرسم القانوني (٢٥) ألف دينار مما يعني جباية من المواطن قدرها (٩١) ألف دينار للحصول على الجواز الالكتروني، ولكم أن تتصوروا أخواني السادة النواب كلفة إصدار الجواز للعائلة من (٥) أفراد أو أكثر، وليعلم المجلس أن (٩٠%) من هذه الجباية تدخل في حساب الشركة المذكورة وبشكل الكتروني، سيدي الرئيس سؤالي النيابي ألشفاهي تضمن باختصار.

١. ما هو السند القانوني للتعاقد مع شركة (أفق السماء) لإصدار الجواز الالكتروني والفيزا الالكتروني والبوابات الالكترونية؟

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

ثانياً: ما هو المبلغ المترتب دفعهُ من قِبل المواطن لحصولهِ على الجواز الإلكتروني.

ثالثاً: ما هي نسبة عوائد العقد المالية للوزارة والشركة.

رابعاً: ما هو السند القانوني لزيادة الرسوم أو الأجور، خلافاً للمادة (٢٨) أولاً من الدستور والمادة (٨) من قانون جواز السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥.

سيدي الرئيس سوفَ نوضح لمجلس النواب بعدَ الإستماع إلى أجوبة الأخ معالي وزير الداخلية، ومن خلال ما سنقدمهُ من توضيحاتِ وتعقيبات وفقاً لأحكام المادة (٦١) سابعاً (أ) من الدستور، و (٢٩) من قانون مجلس النواب و (٥٣) من النظام الداخلي، أني أؤكد وبالأدلة والوثائق أهم الخروقات والمخالفات القانونية التي رافقت إجراءات مجلس الوزراء السابق، ووزارة الداخلية بخصوص تعاقدها مع شركة (أفق السماء) لخدمات الإتصالات والأنترنيت وتكنولوجيا المعلومات

السيد النائب، أنتَ تسأل وهو يُجاوب، التقييم للمجلس أنت جنابك أطلقت التقييم مفدماً،

السؤال الذي وجهتهُ جنابك، الأن ما هو السند القانوني للتعاقد مع شركة (أفق السماء)؟ لتقديم خدمات إصدار الجواز الإلكتروني، الشق الثاني من السؤال، لماذا يتم الإعتماد على شركة خاصة لإصدار الجواز الإلكتروني من خلال مكاتب وكوادر الوزارة؟ الشق الثالث ما هو السند القانوني لفرض رسوم جديدة وإضافية على كل مواطن يطلب إصدار الجواز الإلكتروني، وهل تم الأخذ بنظر الإعتبار الى أخره، وما تفاصيل هذا المبلغ وكم نسبة الوزارة وكم نسبة الشركة، هذا سؤالك وهذهِ التفاصيل الخاصة به،

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

فقط دقيقة واحدة، حتى أفصلها لمعالي الوزير، المخالفات كانت على ثلاثة أوجه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ليست مخالفة، نحنُ الأن لم نقيمها على أنها مخالفة، السؤال الشفاهي استبيان أمام المجلس، يُجاوب المسؤول لاحقاً المجلس سوفَ يُقيم، هل هو فيهِ مخالفة أو ليسَ فيهِ مخالفة، الأن نحنُ نستوضح، النظام الداخلي والقانون يوجه السؤال شفاهاً للاستيضاح عن أمرً ما في إحدى الوزارات أو إحدى المؤسسات، الأن جنابك تستوضح والمجلس يستوضح من خلالك.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

أنا فقط أريد أن أوضح إلى السادة النواب مكان الإشكال.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بعدَ أن يُجاوبك على سؤالك بالتعقيب تقولُ لهُ هذا الإشكال الذي عندي.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

عفواً إذا سمحتَ لي فقط دقيقة واحدة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ليسَ لدي مشكلة أُعطيكَ وقتك الكامل، حتى يكون لدينا السياق صحيح، السؤال للإجابة عنهُ شفاهاً هو سؤال برلماني للإستيضاح عن أمرً ما في إحدى المؤسسات التنفيذية، بعدَ أن يجاوب المسؤول تُعقب جنابك ويعود ويُعقب مرة أُخرى في نهاية الأسئلة المجلس سوفَ يكون لديهِ صورة عن في ما لو فيهِ مخالفة أو ليس فيه.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

المخالفات الدستورية والقانونية في إجراء الوزارة والعقد، إشكاليات الجدوى الفنية والإقتصادية للمشروع، استمرار اخفاق الوزارة في إصدار الجواز واستمرار معاناة المواطن، آملين أن يتخذ المجلس دورهُ الرقابي في تصحيح الإجراءات الحكومية وفقاً لمصلحة المواطن العراقي والتشريعات النافذة والبرنامج الحكومي وتعزيزاً للتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في تحديد الخروقات وشبهات الفساد وتصحيح المسارات ومحاسبة المقصرين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

المادة (٥٠) من النظام الداخلي، لكل عضو أن يوجه إلى رئيس الجمهورية، أو رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو رؤساء الهيئات المستقلة أو رؤساء الدوائر غير المرتبطة بوزارة أو غيرهم من أعضاء الحكومة، أسئلة خطية مع اعلام رئيس المجلس ونائبيه في شأن من الشؤون التي تدخل في اختصاصهم، أي في اختصاص المسؤول، وذلكَ للإستفهام عن أمرٍ لا يعلمهُ العضو أو للتحقق من حصول واقعة وصلَ علمها إليه أو للوقوف على ما تعتزمهُ الحكومة في أمرٍ من الأمور، يعني السؤال هو للإستفهام، إذا كانَ لدينا قرار قطعي أن بمخالفة يوجد إجراءات دستورية أُخرى، السيد النائب يوجد فرق بين الإستجواب وهناك فرق بين السؤال والإستفهام، السؤال أمر مبهم لدى السائل عن إجراء حكومي تم اتخاذه أو يريد أن يستعلم عن خطوات لاحقة، بالتالي غير واصل إلى درجة اليقين بالمخالفة إذا ما كان يعتقد انها مخالفة فلا يجوز أن تكون سؤال شفاهي، نذهب إلى اجراءات الإستجواب فهو السؤال للإستفهام ، تفضل معالي الوزير، إجابة عن مضمون السؤال الذي وردكم من المجلس.

- السيد عبد الأمير الشمري (وزير الداخلية):-

بداية أود أن أوضح للجميع أن العقد المبرم بين شركة (أفق السماء) ووزارة الداخلية ممثلة بصندوق شهداء الشرطة وقع في زمن الحكومة السابقة، جوابي سوفَ يكون للسيد النائب إلى شقين.

الشق الأول: هو الأسئلة التي سألها بخصوص الإجراءات والتعاقد وغيرها.

الشق الثاني: هو ما هي إجراءاتنا نحنُ كوزارة الداخلية في الوقت الحاضر حتى نساعد في تخفيف العبء على المواطنين أو رفع الأرباح للوزارة ولصندوق الشهداء وكذلك زيادة مدة نفاذية الجواز.

بالنسبة إلى سؤال ما هو السند القانوني للتعاقد مع شركة (أفق السماء) لتقديم خدمات إصدار الجواز الإلكتروني.

الجواب هو، قرار مجلس الوزراء المرقم (١٧٨) لسنة ٢٠٢١ والذي يتضمن، تخويل وزارة الداخلية صلاحية التعاقد مع شركة (أفق السماء) لخدمات الإتصالات والأنترنيت وتكنولوجيا المعلومات المحدودة المسؤولية لتنفيذ مشروع الجواز الإلكتروني والفيزا والبوابات الإلكترونية بأسلوب (BOT) استثناءً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ والضوابط الملحقة بها وتعليمات تنفيذ قانون الموازنة العامة الإتحادية للسنة المالية ٢٠٢١ هذا الجواب في ما يخص سؤالكَ الأول.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هو السند القانوني لفرض الرسوم، باقي التفاصيل للسؤال.

- السيد عبد الأمير الشمري (وزير الداخلية):-

سؤال آخر: ما هو السند القانوني لفرض رسوم جديدة وإضافية على كل مواطن يطلب إصدار الجواز الإلكتروني.

الجواب: لغرض تسديد تكاليف تنفيذ المشروع وتسديد أرباح وحصة صندوق شهداء الشرطة والشركة، وكما جاء بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (٤١١٠) في ٢٠٢١/١٢/١٥ والمتضمن.

أ: يشترط لقيام صندوق شهداء الشرطة بفرض الأجور محل البحث أن تكون للصندوق أنفاً صلة بإصدار الجواز الإليكتروني والفيزا والبوابات، وهذهِ الصلة لا تتحقق إلى من خلال قيام وزارتنا بالتعاقد مع الصندوق.

ب: بعد تحقق الصلة المشار إليها في الفقرة (١) أنفاً، يفترض أن تكون أجور محل البحث لقاء خدمة جديدة إضافية، مع العرض تحققت هذهِ الصلة بعد إبرام هذا العقد رقم (٥) لسنة ٢٠٢١ بين صندوق شهداء الشرطة وشركة (أفق السماء) بموجب إبرام إتفاق قانوني بين مديرية الأحوال المدنية والجوازات والإقامة المشار إليهِ في الفقرة (١٠) من الملخص.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الفقرة التي تليها أيضاً.

- السيد عبد الأمير الشمري (وزير الداخلية):-

السؤال الآخر: هو هل تم الآخذ بنظر الإعتبار الأثار الإقتصادية الكبيرة لكاهل المواطنين والعائلة العراقية وخصوصاً الفقراء وأصحاب لدخل المحدود لقاء دفعهم لرسوم جديدة إضافية لإصدار الجواز الإلكتروني الواحد.

الجواب: لا توجد دراسة اجتماعية معدة من قِبل مديرية الأحوال المدنية والجوازات والإقامة بصدد الموضوع، أما الأسباب التي دعت إلى اللجوء لتنفيذ المشروع مدار البحث فهي العمل وفق توجيهات منظمة الطيران المدني الدولية (آلي كاو) والتي هي إحدى منظمات الأمم المتحدة والمسؤولة عن تنظيم عمليات الملاحة بين الدول وعمليات عبور الحدود وتسهيلها ومنع المخالفات، حيث أنها حددت لجمهورية العراق سقف زمني للانتقال من استخدام الجواز المقروء أليا إلى الجواز الإلكتروني والمستخدم حالياً في أغلب بلدان العالم، والذي يُكلف بينَ (٧٠ إلى ٣٣٠) $ كما جاء في محضر دراسة العرض التجاري للجواز الإلكتروني للجنة المشكلة بموجب الأمر الإداري ذي العدد (٣٢٨٨) في ٢٠٢١/٩/٨ و(٢٤١٩) في ٢٠٢١/٩/١٣ و (٢٥١١) في ٢٠٢١/٩/٢٣ أما تفاصيل المبلغ نسبة الوزارة من الوزارة، ونسبة الشركة لا توجد نسبة للوزارة من الأرباح المستحصلة للشركة نتيجة هذا العقد، ويقتصر دور الوزارة على استحصال الرسم السيادي المنصوص عليه بموجب أحكام المادة (٨) من قانون جوازات السفر رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ والبالغ (٢٥) ألف دينار تسلم إيراد نهائي إلى وزارة المالية.

استناداً لقانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل وقانون تعليمات الموازنة العامة، أما ما يتعلق في حصة صندوق شهداء الشرطة المثبتة بموجب العقد المبرم من قبله فيكون توزيع رسوم الإصدار خلال أو (١٥) سنة ١٠% و ٩٠% للشركة وأخر (٥) سنوات ١٥% و ٨٥% إلى الشركة، هذا بالنسبة للأسئلة الوزارة السابقة في الحكومة السابقة، أما دور وزارتنا الأن نحن لغرض تلافي بعض الإشكالات الموجودة من ضمنها السعر وفترة النفاذية وحصة الصندوق، في الحقيقة رأينا حصة الصندوق قليلة هي ١٠% شكلنا لجنة برئاسة مدير صندوق شهداء الشرطة للتفاوض مع الشركة لرفع حصة الصندوق.

النقطة الثانية: الأن نعمل على زيادة مدة الجواز من (٨) سنوات إلى (١٠) سنوات، وهذا بالتأكيد سوفَ يخفف على المواطنين موضوع المبلغ المستحصل من هذا الشيء وكذلك أيضاً بخصوص باقي الأمور الخاصة في الجوازات، لدينا الجواز الإلكتروني لأن هم في العقد يستوردون من دول أُخرى، الأن نحنُ أجبرناهم على أن يشغلون معمل الجوازات العائد إلى صندوق الشهداء، ويتم إصدار جواز إلكتروني عراقي ١٠٠% هذهِ إجراءاتنا، إضافة الى تسريع فتح مكاتب الجوازات كان لمدة سنتين الأن نحنُ نعمل تم فتح (٤) مكاتب في بغداد وتم فتح في (أربيل, السليمانية، النجف، البصرة) الأن نعمل على فتح مكاتب إضافية في باقي المحافظات إلى نهاية السنة، نكون قد أكملنا كل المحافظات بالمقابل لدينا الأن الأجهزة وصلت إلى سفاراتنا يوم أمس وصلت إلى الكويت وسوف يباشر في النصب واتباعاً كل سفاراتنا في دول الخارج سوف يكون الجوازات الإلكتروني فعال بها ويعمل وتحل هذهِ الأزمة، بالنتيجة نحنُ ملزمين أمام منظمة الطيران الدولية ((آلي كاو) نهاية عام ٢٠٢٤بعد ليس لدينا جواز مقروء ألياً، أي يجب أن يكون جواز الكتروني وضمن بوابات النفاذ الإلكتروني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تفضل السيد النائب، تعقيب.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

سيادة الرئيس، أتمنى من جنابكم ومن الأخ معالي الوزير أن يسع صدره حتى نبين الوثائق والأدلة بالتفصيل.

أولاً: في ما يخص المخالفات الدستورية والقانونية في إجراء الوزارة، والعقد رقم (٥) لسنة ٢٠٢١ (أولاً)، المخالفات الدستورية في العقد (٥) لسنة ٢٠٢١ المخالفات الدستورية، إذا أمكن الدائرة النيابية عرض الوثيقة رقم (١).

أولا: المخالفة الصريحة لأحكام المادة (١٤) من الدستور العراقي والتي تنص، العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس والعرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الإقتصادي أو الإجتماعي، لأنهُ يهمنا الوضع الإقتصادي هنا ونتيجة هذا العقد ظهور حالة التميز الإقتصادي والإجتماعي، فالمواطن العراقي الفقير لا يمكنهُ الحصول على جواز سفر كونهُ لا يملك كلفة إصدار الجواز البالغة كحدِ أدنى (٩١) ألف دينار هذا أولاً.

المخالفة الثانية الصريحة لأحكام المادة (٢٨) أولاً، من الدستور العراقي والتي تنص على، لا تُفرض الضرائب والرسوم ولا تُعدل ولا تُجبى ولا يُعفى منها إلا بقانون، فليسَ لمجلس الوزراء أو الوزارة سلطة تعديل التشريعات النافذة إلا من خلال مجلس النواب، وأنَ المبالغ المفروضة لا ينطبقُ عليها وصف الأجور كما تدعي الوزارة، بل هي رسوم وهو الوصف الأدق من الناحية التطبيقية.

ثانياً: المخالفات القانونية، الأن أكملنا المخالفات الدستورية ننتقل إلى المخالفات القانونية في هذا الموضوع في العقد (٥) لسنة ٢٠٢١.

١-الوزارة خالفت أحكام المادة (٣) (أولاً) من قانونها، قانون وزارة الداخلية رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ الذي ينص على، تنفيذ التشريعات ذات الصلة بمهام الوزارة، الإخوان عرض الفقرة (٣) من الوثيقة (١).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الحديث ليسَ عن وزير، الحديث عن إجراءات الوزارة، تحدثَ في بدايتها السائل، السيد النائب عندما وجه سؤاله يتحدث عن قرار مجلس الوزراء في عام ٢٠٢١ عن الحكومة السابقة.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

من خلال التجاوز على تطبيق أحكام المادة (٨) من قانون جوازات السفر النافذ رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ التي تنص على، تستوفي المديرية رسماً مقدارهُ (٢٥) الف دينار أو ما يُعادلها بالعملات الأجنبية على إصدار ما يأتي، (٢٥) ألف تأخذ مقابل.

أ- جواز سفر لأول مرة.

ب- جواز سفر بدل تالف أو مفقود بعدَ صدور قرار المحكمة.

ج- جواز سفر بدل جواز السفر المنتهي صفحاتهُ أو مدة نفاذه.

فالوزارة لم تلتزم سيادة الرئيس، لم تلتزم باستيفاء الرسوم القانونية وفقاً لقانون الجوازات، ولم تذهب لتقديم تعديل للقانون بالطرق الأصولية كي تتسق إجراءاتها مع العراق وتبتعد عن خرق الدستور ومخالفة القانون، وللعلم ثبتت وزارة التخطيط دائرة العقود الحكومية في كتابها كذا، أنا أرجو من الإخوة في الدائرة النيابية عرض الفقرة (٥) من الوثيقة (١) حتى الإخوة السادة النواب يطلعونَ عليها.

وزارة التخطيط دائرة العقود الحكومية في كتابها كذا المؤرخ كذا، والمعنون إلى وزارة الداخلية في الفقرة (٣) منه الآتي.

في ما يتعلق بألية استيفاء الرسوم من المواطنين المستفيدينَ من هذا المشروع الأمر يتطلب النص عليهِ في القوانين الخاصة لاستحصال تلكَ الرسوم، هذهِ وزارة التخطيط، وعلى فرض مناقشة طرفي العقد المذكور الوزارة وشركة (أفق السماء) من أنَ المبالغ المفروضة تمثل أجور، نفترض هذا الفرض سيادة الرئيس، فما هو السند القانوني، فإن كانت حجتها الاحتكام للمادة (١٩) (أولاً) من قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٢١ والتي تنص على، استمرار الوزارات والجهات الغير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة بصلاحيات فرض رسوم أو أجور خدمات التي تمَ فرضها خلال الأعوام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ أو فرض رسوم أو أجور خدمات جديدة وتعديل الرسوم وأجور الخدمات الحالية باستثناء الرسوم السيادية المقرة بموجب القوانين الإتحادية النافذة، على وفق ضوابط يصدرها الوزير المختص أو رئيس الجهة الغير مرتبطة بوزارة أو المحافظة، وثيقة (١) الفقرة (سادساً) فذلكَ مردود للأسباب التالية سيادة الرئيس.

أولاً: المادة المذكورة استثنت الرسوم السيادية، المقرة بموجب القوانين الخاصة.

ثانياً: الوزارة استندت إلى قرار مجلس الوزراء (١٧٨) لسنة ٢٠٢١ كما أن العقد لم يتضمن الإشارة للمادة المذكورة.

ثالثاً: الوزارة لم تصدر الضوابط الخاصة بفرض أجور خدمات جديدة خاصة بالجواز والفيزا والبوابات الإلكترونية تطبيقاً للمادة أعلاه، بالتالي لا يمكن القبول بأن المبالغ تمثل أجور كما تدعي الوزارة وأنَ التوصيف الدقيق لتلكَ المبالغ أنها تمثل توزيعاً لكُلَف العقد على المواطنين مع كل عملية إصدار للجواز وبشكلٍ غير قانوني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

دع الوزير يُجاوب، حتى بعدها تعود وتُكمِل، تعقيب معالي الوزير.

- السيد عبد الأمير الشمري (وزير الداخلية):-

سيادة النائب، الوزارة لن تُخالف القانون، في موضوع فرض الرسوم المادة (١٩) الفقرة (سابعاً) من قانون الموازنة الإتحادية لعام ٢٠٢١ تنص على، الوزير المختص أو رئيس الجهة الغير مرتبطة بوزارة أو المحافظ، الإستمرار بفرض رسوم أو أجور خدمات التي تمَ فرضها خلال الأعوام (٢٠١٦, ٢٠١٧,٢٠١٨, ٢٠١٩) أو فرض رسوم أو أجور وكالاتي.

١- فرض رسوم أو أجور خدمات جديدة باستثناء الرسوم السيادية المقرة بموجب القوانين الإتحادية النافذة، نحنُ لم نفرض رسوم سيادية، الرسم السيادي (٢٥) الف دينار على الجواز الأن وعلى الإلكتروني، الأن الذي يأخذ الجواز العادي أو الإلكتروني هو (٢٥) ألف دينار هذا إلى المالية.

٢- تعديل رسوم وأجور الخدمات الحالية باستثناء الرسوم السيادية المقرة بموجب القوانين الإتحادية النافذة.

٣- إعداد ضوابط تصدر عن وزير مختص أو رئيس الجهة الغير مرتبطة بوزارة أو المحافظ من خلال محضر إجتماع اللجنة المشكلة بأمر وزاري التي من مهامها إعداد هذهِ الضوابط لغرض فرض أجور خدمات أو رسوم جديدة يُصادق

عليها من قِبل وزير مختص أو رئيس الجهة الغير مرتبطة بوزارة أو المحافظ، وفقَ جدول تفصيلي يوضح فيهِ أسم الأجر أو الرسم ومبلغ الرسم والأجر الجديد استناداً إلى أحكام المادة (١٩) (أولاً) من قانون الموازنة العامة الإتحادية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٣، هذا بالنسبة إلى التخويل إذاً الوزير السابق والوزارة السابقة لم تخالف القانون ضمن صلاحيات، تستخدم صلاحياتها في فرض الرسوم التي موجودة، والتي هي المبلغ (٦٦) الف دينار الذي تفضلتَ به.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تعقيب.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

تعقيب على موضوع تخويل الوزارة، تضمنَ قرار مجلس الوزراء تخويل وزارة الداخلية إجراء التعاقد مع الشركة المذكورة ولم يخول صندوق شهداء الشرطة، وهذا مخالف لنص ومضمون فرار مجلس الوزراء الذي تستند عليهِ الوزارة وهذا ليسَ كلام السيد(السعبري) إنما هذا ديوان الرقابة المالية، الدائرة النيابية أرجو عرض الوثيقة (٢) من الفقرة (خامساً)، ديوان الرقابة المالية يقول أنَ النص في العقد.

- السيد عبد الأمير الشمري (وزير الداخلية):-

بالنسبة للوزارة لم تنسى هذا الشيء، الوزارة كتبت إلى الامانة العامة لمجلس الوزراء كتابها المرقم (٦٨٣٦) ٢٠٢١/١٢/١ وطلبنا استفسار حول الرأي القانوني لإمكانية قيام صندوق شهداء الشرطة بفرض أجور خدمات إضافيه مقدارها (٥٠) دولار أمريكي أو ما يعادلها بالدينار العراقي مع بقاء الرسم السيادي مقداره (٢٥) ألف دينار عراقي للجواز الالكتروني الواحد استناداً لأحكام المادة (١٩) أولاً من قانون الموازنة العامة الاتحادية ٢٠٢١/٢٣ هذا الكتاب موجه إلى الامانة العامة لمجلس الوزراء وتم الجواب إشارة إلى كتابكم في تاريخ ونبين يشترط بقيام صندوق شهداء الشرطة بفرض أجور محل بحث كتاب أنفاً والصندوق المذكور صلة بإصدار الجواز الالكتروني والفيزا والبوابات الالكترونية وهذه الصلة لا تتحقق إلا من خلال قيامكم بالتعاقد مع الصندوق المذكور، وبعد التحقق بالصلة المشار إليها بفقرة واحدة أنفاً يفترض أن يكون أجور محل البحث لقاء خدمة جديدة إضافية، طبعاً هذا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

نريد نسخة من هذا الكتاب البرلمانية نريد نسخة من هذا الكتاب.

- السيد عبد الأمير الشمري (وزير الداخلية):-

السيد الرئيس، قانون صندوق شهداء الشرطة (١١٦) لسنة ١٩٦٦ خول الصندوق ممارسة جميع الاعمال التجارية والصناعية والصيرفة لأنماء ماليته، وخول الصندوق ولا يوجد في الصندوق أي مشكلة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

النظام الداخلي ماذا يقول يجب قراءة المادة مره أخرى.

- السيد عبد الأمير الشمري (وزير الداخلية):-

للصندوق ممارسة جميع الاعمال التجارية والصناعية والصيرفية لأنماء ماليته، يعني بإمكان الصندوق يعمل أو يتعاقد لأنماء المالية وهذا قانون رقم (١١٦) لسنة ١٩٦٦ قانون صندوق شهداء الشرطة هذا نافذ منذ عام ١٩٦٦.

- النائب احمد عبد الله الجبوري (نقطة نظام):-

أنا أريد ان أوضح أن هناك خلطً في المادة (٥٠) من النظام الداخلي الذي أجاز لعضو مجلس النواب توجيه سؤال شفهي عن حالة لا يعلم عنها، أما أذا كانت هناك أمور تصل إلى حد شبهات الفساد فعلى النائب أن يذهب إلى الاستجواب ويحظى بتوقيع (٢٥) نائب لذلك المادة (٥٦) تقول للنائب أذهب وأجمع (٢٥) توقيع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تم توضيح ذلك السيد النائب.

- النائب احمد عبد الله الجبوري:-

اليوم نحن نتكلم عن شركة أخذت نسبة (٩٠%) وصندوق الشهداء الشرطة أخذ (١٠%) أنا اعتقد أن هذا الموضوع بما أن قد عرض وثائق أن يذهب إلى الاستجواب لا يقف عند السؤال الشفائي، الآن العملية كأنما هي استجواب لما يقول هذه وثيقة وهذه مخالفة وهذه سرقة، السؤال أنا أسأل.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أولاً تم شطب أي عبارة خارج أطار الاستفهام، تحدث في بداية حديثة وذهب أبعد من الاستفهام تم تنبيه السيد النائب.

- النائب احمد عبد الله الجبوري:-

إذا السيد الوزير ختم والسيد النائب ختم ينتهي النقاش الاستمرار وكأنما نحن باقين في حالة الاستجواب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا سؤال وجواب وتعقيب.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي (نقطة نظام):-

السيد الرئيس إذا تلاحظ المادة (٥٢) من النظام الداخلي لا يجوز أن تدرج بجدول الاعمال الاسئلة المرتبطة بموضوعات محالة إلى لجان المجلس هذه من ناحية، السيد الرئيس السؤال الموجه ليس إلى الشخص الذي يمتلك الصفة الوظيفية للسؤال السيد وزير الداخلية ليس من هو أبرم هذا العقد وبالتالي فقدت الصفة الوظيفية للسؤال عن هذا السؤال وبالتالي المفترض أن يذهب الملف إلى القضاء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سوف تدخلون في مواضيع أخرى.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

بموجب أحكام المادة (٦١) سابعاً من الدستور، لعضو مجلس النواب أخواني السادة النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصهم ولكل منهم الإجابة وللسائل وحده حق التعقيب على الاجابة أرجو من جنابكم السيد الرئيس تعطونا المجال حتى نكمل، السيد الرئيس أن العقد المرقم ٢٠٢١/٥ يفتقر للشرعية ولا يستند إلى التشريعات النافذة وإلى الأسباب التالية:

١- مجلس الوزراء بموجب قراره المرقم (١٧٨) خول وزارة الداخلية التعاقد مع الشركة المذكورة بأسلوب (BOT) وهذا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب ولا مداخلة أخذ أبداً، السيد السائل، لا يجوز أن تطلق حكماً في سؤال أنت تسأل عنه ولا يجوز أطلاق أي حكم، السؤال الشفاهي هو للاستفسار عن أمر يغيب عن النائب أو سياسة حكومية أو تنفيذية في ملف ما تغيب عن ذهن النائب إذا ما أنت تقرر أن هذا الموضوع يوجد به مخالفة، هذا ليس موضوع السؤال الشفوي أرجو من جنابك من تتحدث وتلقي أستفسر أستفهم لا تقطع حكم نهائي.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

للمعلومة أنا أستطيع أن أوضح للسادة النواب موضوع العقد الالكتروني موضوع مجلس الوزراء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أنا لو في مكانك أسأل وأقول كم تأخذون على العقد على الجواز ورسم الوزارة كم ورسم الصندوق كم والشركة كم تأخذ وكم تطبعون في اليوم الايرادات أين تذهب؟ هذه أسأل عنها لا نعرف عنها.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

السيد الرئيس الموضوع يوجد به جنبة قانونية وجنبة مالية، وأنا أسأل عن الجنبة القانونية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد النائب حتى نثبت سياقات ليس فقط لك ولكل الاسئلة اللاحقة السؤال عن أمر مبهم وليس أمر معلوم إذا أمر معلوم متخذين به قرار ونعتقد به مخالفة ونذهب إلى الاستجواب، أذهب في الاتجاه الاستفهام.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

أنا أستفهم من عنده والوزارة ذاهب بعقد البوت وأنا أستفهم من معالي الوزير هذا الموضوع هذا العقد استثماري هذا المفروض وزارة الداخلية لا تتحمل أي تبعات مالية السيد الوزير بالعقد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد معالي الوزير الاجهزة التي تصدر الجوازات الالكترونية من الذي دفع كلفتها؟

- السيد عبد الأمير الشمري (وزير الداخلية):-

الوزارة لم تدفع ولا دينار، يعني الشركة دفعت الاجهزة وإعادة الاعمال المدنية لكل مكاتب الجوازات التي تعمل به يعني مثل هذه القاعة تعيد من جديد على نظام جديد وتأثثها من جديد وتجهزها وخطوط الانترنيت وكل شيء وإضافة إلى بوابات الالكترونية وإضافة إلى جواز نفس المادة الوزارة لم تتحمل والوزارة تتحمل (٤٠) مليار سنوياً حتى تجلب هذا الجواز اليوم الوزارة ولا دينار، السيد الرئيس مثل ما قلت العقد ليس في وقتي أنا أقول السابقين كذا وكذا وهو فاشل هذا ليس صحيح ليس بناء دولة والآن الوزارة داخلة في هذا العقد وتعمل به وكيف أديمه العقد وأعمل بالاتجاه الصحيح وفي سنة ٢٠٢٤ ولا عراقي يدخل في أي دولة لا بجواز الكرتوني ولا يدخل أي مطار لا بجواز الكتروني كيف أسرع قال هذا الموضوع القيمة الجواز عالية نعم أتفق مع وسوف يكون عشرة سنوات ممكن ان تخفف أكثر وقال موضوع المصنع والمصنع سوف يعمل ١١/١ كل التفاصيل التي تكلمت عن حصة الصندوق أتفق معه (١٠%) قليلة أنا مهمتي كوزير أعالجها وكيف هذا العقد يتم دفعه للمصلحة العامة الوزارة أبرمت العقد ودخل العقد حيز التنفيذ وفتحنا الآن مكاتب في داخل العراق وخارجة وبعد هذا الموضوع العودة إلى الوراء هذا موضوع مستحيل ولا يمكن ان نرجع إلى الوراء ولا يمكن الغاء العقد الآن يحمل الوزارة تبعات مالية وحتى يفهم السيد النائب هذا الموضوع نحن ماضين بتخفيف العبء هذا الذي أريد ان أوضحه.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

في العقد موجود بند (١٧) يوجد لدينا ملخص للبند (١٧) التزامات وزارة الداخلية بـ(١٩) مادة وهذه الالتزامات ممكن السيد معالي الوزير يطلع عليها، نحن مسؤولين عن تهيأت البنى التحتية وتهيأت الابنية وتهيأت الكهرباء وتهيأت المولدات وتهيأت الفيز والدخول والخروج حتى مكان يجب أن نخصص لهم في السفارات أو خارجها إذا للمكاتب الخارجية كل هذا الالتزام نحن المفروض بنا كوزارة لا نتحمله.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لماذا لا نتحمل بناية ونجعل أن يصدر الجوازات في أماكن غير رسمية يجب أن نعطيه المكانات الرسمية لإصدار الجوازات والسفارة مكان رسمي مسؤولية الحكومة توفر مكان به.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

أنا من أعطي التزامات يجب اخذ من عنده، أنا متحمل أكثر من (٩٠%) من هذه الالتزامات بالمقابل أخذ (١٠%) يعني يجب أن يكون هناك تكافئ بالموضوع.

- السيد عبد الأمير الشمري (وزير الداخلية):-

السيد النائب نحن نعطي مكان ونعطي قاعة في مديرية جنسية بابل هو سوف يكمل ويأهلها ويعيد تنظيمها وفق الشروط التي متفقين عليها بعد ذلك يأتي يؤثثها ويكملها ويأتي له حاسبات ويربطها على النت وهذه كلها بشروط ويأتي بالدفع الالكتروني وغيرها وهذه كلها يتحملها نحن لا نتحمل دينار واحد نحن من فتحنا هذه المكاتب لم ندفع ولا دينار واحد من

الوزارة هذا البيوتي يعني نبني ونشغل ونسلم، ويوجد مكاتب السيد النائب النجف تم بناءها من الصفر والبصرة تم بناءها من الصفر أما نحن إذا موجود قاعة بالمحافظة نبنيها، الجدوى اقتصادية في صالح الدولة.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

السيد الرئيس تقر وزارة الداخلية أن العقد (٥) لسنة ٢٠٢١ هو عقد استثماري بموجب جوابها على سؤال النيابي الخطي السابق بموجب كتاب ذو العدد كذا في تاريخ ٥/٢ تضمن تخويل الصندوق بأبرام عقد استثماري مع شركة أفق السماء وتتحمل الشركة كافة نفقات تشغيل المشروع خلال مدة الاستثمار، السيد الرئيس قدمنا سؤال إلى هيأة الاستثمار وهذا الرد على الجواب، نود أعلامكم أن هيأتنا لم تمنح أجازه استثمارية للشركة أفق السماء ولا تتوفر لدينا أي اوليات حول الموضوع، ألا ينبغي أن تكون أجازه الاستثمار من لوازم العقد قبل توقيعها أو قبل نفاذها أو أن الغاية من حشر الفقرة المذكورة لاستغلال مزايا قانون الاستثمار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

استفسار هل تم إصدار أجازه استثمارية فيما لو أن العقد استثماري؟

- السيد عبد الأمير الشمري (وزير الداخلية):-

السيد الرئيس صندوق الشهداء فيه قانون خاص به يعني لا يحتاج أن يذهب لا إلى الاستثمار أو غيره، هو يستثمر ويبرم عقد وأعطيتك قانون صندوق شهداء الشرطة لا يحتاج أن يذهب إلى هيأة الاستثمار، صندوق الشهداء يعني شخصية معنوية مالية مستقلة وبالإمكان أن يعقد والآن عند الكثير من العقود الاستثمارية تم عقدها بدون موافقة هيأة الاستثمار حتى تكون بالصورة.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

الاشارة بالعقد وزارة الداخلية بجوابها بللسؤال دافع بالاستفهام ونحن سألنا الاستثمار قالوا لا يوجد عندنا أي عقد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب شكراً جزيلاً السيد معالي وزير الداخلية والكادر المتقدم من الوزارة وشكراً أيضاً إلى السيد السائل النائب السعبري على اطلاع المجلس النواب على هذه الاستفسارات، الأمر يحتاج إلى تشكيل لجنة، لا يجوز التوصية أمر أنت لم تعرف به السؤال بموجب المادة (٥٠) من النظام الداخلي أمر مبهم تبحث عن الاستفسار عنه، لجنة النزاهة الأمن والدفاع والقانونية هذا الموضوع نحن طلبنا منكم تسألون بناء على سؤال السيد النائب الموضوع أصل سؤال السيد النائب هذا الموضوع يوجد به مشكلة ويوجد به مشكلتين تحتاج إلى تداول ما بين اللجان الثلاثة الامن والدفاع واللجنة القطاعية والنزاهة والقانونية ويوجد نص قانوني واللجنة المالية أربعة أخوان الموضوع الذي نسأل عنه هو فرض رسوم سيادية هل هذه الرسوم سيادية؟ معالي الوزير هل هذه الرسوم سيادية أو رسوم غير سيادية؟ هذا السؤال يحتاج إلى تدقيق ويتم التدقيق مع الوزارة بهذا الصدد وسوف يتم أعلام السيد النائب بقرار اللجان المعنية بهذا الصدد، معالي الوزير هناك سؤال من النائب محمد الخفاجي السؤال أسباب عدم أنهاء عقد الهزاز لغاية الآن بعد أن ثبتنا جميع المخالفات القانونية؟ سؤال واحد فقط.

- النائب محمد جاسم محمد الخفاجي:-

السيد الرئيس سؤالي هو طبعاً السؤال شفاهي بموجب المادة (٦١) من الدستور، معالي الوزير وصل لكم السؤال سوف اقرأ نص السؤال وأستغل الوقت بتعقيبين والموضوع معقد وأنا هذا السؤال موجه إلى جنابك أضافة إلى وظيفتك واعتبار الموضوع من عام ٢٠١٧، السؤال أسباب عدم انهاء عقد الهزاز توضيح الهزاز للسادة والسيدات النواب هو عبارة عن عقد الكتروني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أكمل السؤال إلى النهاية ووضح.

- النائب محمد جاسم محمد الخفاجي:-

نص السؤال أسباب عدم أنهاء عقد الهزاز لغاية الآن بعد أن ثبتنا جميع المخالفات القانونية وشبهات الفساد فيه واضراره بالمواطن لما يتضمنه اعباء مالية غير مبرر لها مشيرين بذلك توجيه السيد رئيس مجلس الوزراء بموجب كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء بالعدد كذا في ٢٠٢٣/١/١٤ الموجه إلى وزارة الداخلية والمتضمن أنهاء عقد الهزاز أو التريث به في الوقت الحاضر بناءً على ما ثبتناه في الكتب سابقاً بشأن الموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هو عقد الهزاز؟

- النائب محمد جاسم محمد الخفاجي:-

عقد الهزاز السيد الرئيس في سنة ٢٠١٧ الموضوع أنا أتكلم وأضافه إلى وظيفتي السيد الوزير ليس الموضوع مع في سنة ٢٠١٧ هناك عقد أبرم بين شركة المشرق هذا العقد يتضمن فحص متانة المركبات يعني سيارة تدخل إلى هذا النظام وهذا الجهاز يتم فحص متانة السيارة بهذا الجهاز بعملية الحقيقة ما يقال عنها عملية غير واضحة المعالم، الغاية من عندها المبرر أن الحفاظ على أرواح المواطنين بالاعتبار أن الشخص هي صالحة للاستخدام أو لا؟ نحن تم استضافة باللجنة القانونية مع الاخوة في لجنة الامن والدفاع قبل أشهر تم استضافة مدير المرور أنا في اختصار حتى يكون السؤال ضمن حدود تم استضافة مدير المرور السابق اللواء طارق، أسباب أو مبررات أو السند القانون لأبرام هذا العقد مع هذه الشركة في عام ٢٠١٧ وتأخر من عام ٢٠١٧ إلى غاية عام ٢٠٢٢ وأستأنف العمل به أربعة ملاحق عقود السيد الرئيس كل هذه العقود يوجد به مخالفات وأنا في طي السؤال أسباب عدم أنهاء هذا العقد، سؤالي أسباب عدم أنهاء هذا العقد مع توجيه رئيس مجلس الوزراء بذلك؟ بالكتاب الذي أشرت إليه وقبل هذا الموضوع ووجهنا وأرسلنا كتاب إلى جنابكم يوجد به كل المخالفات التي تم تثبيتها وتم أرسالها لكم أسباب أنهاء هذا العقد ومع العلم أن العقد يعني لا يتضمن شروط جزائية قد تكون مخلة بأنهاء العقد ولذلك طلبنا أنهاء هذا العقد بالأسباب الموضحة به وإلى حد الآن لم تصل إلينا أي أجابه حول أسباب عدم الانهاء.

- السيد عبد الأمير الشمري (وزير الداخلية):-

موضوع كلمة الهزاز كل الاخوان السادة النواب يعرفون أن قبل ما تتجدد سنوية السيارة وقبل ما تعمل أي شيء بالسيارة تذهب إلى مكتب لفحص شروط المتانة والامان وهذا الشيء أذا تتذكرون كانت مكاتب أهلية وملاحظين هؤلاء الذين في بدلات العمل يمسح رقم الشاصي ورقم المحرك ويدقق مع السنوية هذا الآن دول العالم تطورت ما أتي واحد ينظر على السيارة الآن العجلة تقف على جهاز هذا الجهاز يربطها على فيشة الكترونية يدقق كهربائياتها ويدقق الجام ويدقق الإشارات الضوئية ويدقق الواقيات ويدقق الاطارات نفسها مستهلكة أو لا ويدقق العادم وخروج العادم هل هو ضمن الشروط وبعد ذلك يعمل هزة حتى يرى ميكانيكية العجلة هذا الموضوع هذا هو الغاية أذن هو مكتب لفحص شروط المتانة والامان الكتروني وهذا موجود في كل دول العالم لا يوجد بعد واحد يستلقي تحت العجلة وهذه المكاتب تخرج قوائم واستمارة الكترونية بدون تدخل من العامل وتذهب إلى ضابط المرور بالنتيجة يقرر هذه السيارة متضمن لمواصفات المتانة والامان أو لا، إذا يوجد به شروط الامان يعطي سنوية وإذا لا يوجد يعيد الفحص والكثير من العجلات الآن يجب أن تغير المحرك أو جفت المحرك لأنها تخرج دخان أو الحدادة فير جيدة تؤدي إلى انقلاب العجلة هذا الموضوع هذا من جانب الفني، الجانب الاخر أتنا كتاب من مكتب رئيس الوزراء وجنابك كاتب فيه تم تشكيل لجنة واللجنة تم توصل به ما ممكن نحن أن نتخلى عن هذه المكاتب فنياً وتم تخفيض الاجور إلى مبلغ (٢٥) إلف دينار وتم العمل به وحصلت موافقة السيد الرئيس الوزراء باعتماد قرار اللجنة وتم البدء العمل به على (٢٥) إلف دينار.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

التعقيب الاول حول موضوع المفردة (الهزة) كتاب السيد رئيس مجلس الوزراء سري وشخصي نسخة منه لي، الفقرة ثالثاً، إنهاء عمل او التريث بعمل فحص (الهزة)، هذه المفردة مذكورة في كتب مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء وكتبكم، وإلا هو الأسم الصحيح عقد فحص المركبات الألكتروني وفحص المتانة، مفردة (الهزة) متداولة عرفاً ورسمياً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

فنياً هل لديك تعقيب؟

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

حتى لا أحول الموضوع إلى سجال إنا إستفهمت، لقد طلبت توصيات هذه اللجنة ولم تصلني منذ شهر كانون الثاني ولغاية الآن ولذلك إستفسرت، تم تشكيل لجنة برئاسة الفريق (عادل) لبحث هذا الموضوع وتوجيه السيد رئيس مجلس الوزراء واضح إنهاء عقد أو التريث بالعمل، وهناك عمل حدث خلاف هذا التوجيه وخلاف ما ثبتناه، أردنا الإستفسار لماذا لغاية الآن لم يتم أنهائه؟ لغاية الآن لم أفهم ما هو السبب قلت لقد قللنا السعر.

قضية أخرى وأحول الملف إلى موضوع إستجواب قد يكون حتى لا أدخل في تفاصيل، أشار السيد وزير الداخلية إن هذا الموضوع مهم من الناحية الفنية ويضمن سلامة المواطنين، ومبررات كل عقد يجب أن يكون على ورق مثبتة لحماية المواطن وسلامته، حماية المواطن وكثرة الحوادث والأسباب الموجبة ليس فقط مشاكل فنية في السيارة هذه مشاكل تعالج بطريقة أخرى، المبرر الأخر الذي أشاروا له بكتاب رسمي ما هو السند القانوني لهذا العقد، أشاروا إلى المادة (١٤) من قانون المرور سنة ٢٠١٩ العقد مبرم في عام ٢٠١٧ يعني السبب لقانون لاحق، المادة (١٤) رابعاً من قانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٩، نصت يشكل مدير المرور العام او من يخوله لجان لفحص المركبات برئاسة ضابط حاصل على شهادة هندسية أو تقنية أو عضوين او أكثر من ذوي الإختصاص الفني، للتاكد من توافق شروط المتانة والأمان وقراءة رقم الشاصي ومعرفة الحجم واللون والموديل والتحويرات الفنية الحاصلة في المركبة، هذا عمل اللجنة، تشكل لجنة ليس إبرام عقد بقيمة (٤٧) مليار بالإستناد على هذه المادة المشرعة بعد سنتان من توقيع العقد.

- السيد عبد الأمير الشمري (وزير الداخلية):-

الوزارة إمكانياتها ضعيفة، المشروع شاهده السيد النائب، مشروع مكلف لا يمكن للوزارة أن تبني هكذا مشاريع وتجهزها وتشغلها الآن، كل مكاتب الفحص الألكتروني المستثمر هو من بناها وهناك عمال هم من يديرها مع مصادقة الضباط الموجودين، الوزارة ليس من الممكن ان تنفذ، ويعملون بنقص، الذين يعملون بنسبة (٢٠%) كل مكتب يشغل (١٠٠) عامل تقريباً يعني يجب أن نضع (١٠٠) شرطي يعني سوف أستنزف إمكانياتي بهذا الموضوع فذهبوا للإستثمار أفضل، انا أرى قرارهم صحيح.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

تعقيب أخير حتى أجمع الإجابة أسباب عدم فسخ العقد هو.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أهميته هذا العقد لضمان سلامة المركبات قبل تسجيلها.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

أنا ثبتت ملاحظات كثيرة وشبهات فساد كثيرة بالعقد على أساسها السيد رئيس مجلس الوزراء طلب التريث وإنهاء العقد، فأنتم لم تنهوا العقد ليس الغرض الفني لكن أحتمال هناك شبهة فساد.

- السيد عبد الأمير الشمري (وزير الداخلية):-

قرار اللجنة واضح مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء طلبوا تشكيل لجنة للدراسة حسب ما ذكرها السيد النائب واللجنة قالت لا يمكن إلغاء العقد، لأنه ليس من الممكن نحن كوزارة أن ندير هذه المكاتب، لذلك فضلوا التخفيض (٢٥%) والسيد رئيس مجلس الوزراء صادق على قرارهم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

إذا لا تعتقد إن العقد فيه مشاكل قانونية لا يتم إستجواب وزير حالي عن عقد سابق، فيما لو تعتقد إن فيه شبهات فساد لعقد مبرم منذ عام ٢٠١٧ بإمكان حضرتك إحالته للقضاء، إجراء قانوني المُستجوَب هو المخالف، إذا تعتقد هناك شبهة فساد في ملف ما في فترة سابقة يتم إحالة الملف إلى القضاء، السيد وزير الداخلية بما يتعلق بالسؤال الأول المقدم من السيد النائب (السعبري) المادة (٢٨) أولاً من الدستور لا تفرض الضرائب والرسوم ولا تعدل ولا تجبى ولا يعفى منها إلا بقانون، بالتالي الرسم الذي نص عليه القانون هو حسب المادة (٨) من قانون الجوازات والسفر والنافذ رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥، حدد رسم الجواز المادة (١٩) تتحدث عن الإستمرار أو فرض رسوم جديدة على أن لا يتعارض مع الرسوم السيادية المقرة بموجب القوانين الإتحادية النافذة، بالتالي لو إعتبرنا المادة (٨) من القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥ هي رسوم سيادية مقرة بموجب قانون يتطلب تدخل تشريعي لفرض أي رسم جديد لأكثر من (٢٥) ألف، هذا الأمر سيتم النظر فيه من قبل اللجان القطاعية، لجنة الأمن والدفاع، اللجنة المالية، لجنة النزاهة واللجنة القانونية بالتداول مع وزارة الداخلية السيد وزير الداخلية أو من يمثله للنقاش القانوني بهذه الجزئية.

- السيد عبد الأمير الشمري (وزير الداخلية):-

نحن لم نفرض أي أجور سيادية، الأجور السيادية باقية (٢٥) الف دينار للجواز القديم والجديد هذه أجور خدمات تم إضافتها الآن لدينا الجواز القديم يتم دفع (٢٥٠) الف دينار للتسريع هذه تم رفعها، لذلك هذه أجور خدمات لإصدار الجواز.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا السؤال الذي سوف نتناقشوا فيه بحضور عن ممثل الرقابة المالية وحضور الكادر المتقدم من الوزارة للبحث في جزئية هذه الحالة إذا ما تم إقرارها فبها، إذا تحتاج لأي تعديل ممكن أن ترسل إلى المجلس، شكراً للسيد الوزير والكادر المتقدم الحاضر معه.

*** الفقرة ثالثاً: سؤال شفاهي موجه إلى السيد وزير المالية.**

كما إتفقنا المداخلة بعد هذه الأثنين.

للنائب الحق الدستوري الكامل بتوجيه السؤال مع إلتزامه بالسياق الدستوري، أنا وجهت السيد النائب إستفسر ولا تستجوب، والسيد النائب إستجوَب، صار عنده خلط الممارسة طبيعية، حدث خلط بين الإستفهام والإستجواب، أما ما يتعلق بأراء السادة النواب يتم تنبيههم بذلك، أشطب التصفيق الذي حدث مع السيد وزير الداخلية.

- النائبة فيان دخيل سعيد خضر:-

قبل (٩) سنوات في مثل هذا اليوم وبالضبط في مل هذه اللحظات أستشهد اللواء الطيار (ماجد التميمي) على جبل سنجار وهو ينقذ الإيزيديين من بطش عصابات داعش الإجرامية، أود أن أذكر لممثلي الشعب العراقي كيف إن أبن البصرة الفيحاء جاء للدفاع عن اهلي ومواطنيي وحاول إجلائهم وإنقاذهم، فألف رحمة على روحه الطاهرة واطلب من مجلس النواب قراءة سورة الفاتحة على روح شهيد الإنسانية البطل البصراوي (ماجد التميمي).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب أطلب من المجلس الوقوف لقراءة سورة الفاتحة على شهداء العراق جميعاً وعن السيد الضابط الذي ذكرته السيدة النائبة.

إشارة للمادة (٦١) من الدستور والمادة (٥٠ ، ٥١) من النظام الداخلي وقانون مجلس النواب وتشكيلاته تقدم السيد النائب (هادي حسن السلامي) بسؤال إلى وزير المالية والإجابة عليه شفاهاً في المجلس إشارة إلى المادة (٦١) من الدستور، بأسم

المجلس أتقدم بالشكر إلى معالي وزير المالية الست (طيف) لإلتزامها بالحضور في الموعد وإلتزامها بهذه الممارسة الديمقراطية وشكرنا وتقديرنا للسيد النائب (هادي السلامي) على هذه الممارسة، السؤال إستفهامي لا نتخذ به قرار تستفهم عن امر ما، تسأل وتجيبك السيدة الوزيرة وهكذا، السائل هو الوحيد الذي له الحق بتوجيه السؤال والإجابة من السيد الوزير.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

أقدم شكري وإمتناني إلى السيد رئيس مجلس النواب والسادة نائبي السيد رئيس مجلس النواب والسادة النواب واللجنة المالية الذين كان دعمهم متواصل معنا لوزارة المالية ووزير المالية كشخص للإسراع بتشريع قانون الموازنة، اعلم معاناتهم لأكثر من شهر متواصل لغاية ساعات الفجر يومياً، مع ذلك جميع الصعوبات التي مرت بالتشريع أنا اعلم بها وكنت متواصلة معهم وأكرر شكري وإمتناني لهم، والحمد لله تم إقرار قانون الموازنة وتم تطبيق جدول (هـ) بحذافيره وكنا متواصلين مع مجلس الدولة وإصدرنا التعليمات بالإضافة إلى الضوابط.

- النائب هادي حسن مريهج السلامي:-

بيان ما هي الإجراءات المتخذة من قبلكم بصدد إعادة البناء ومكافحة الفساد من خلال التحول الرقمي والأتمتة والربط الألكتروني بين وحدات الإنفاق في المؤسسات الحكومية مع وزارة المالية إستناداً إلى ملاحظات ديوان الرقابة المالية بتقريرها المرقم (٤٣١٨٠٢٤١) بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٣٠ ومكتب رئيس مجلس الوزراء المرقم (٢٠٠٣١٩٧٥١٣٢) في ٢٠٢٣/٥/٢٩ وكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (م ب و ٩٧٠٦٢) في ٢٠٢٣/٦/٦، مع التقدير.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

هذه فرصة جيدة لنوضح للسادة النواب ما قامت به كل تشكيلات وزارة المالية بشأن الرقمنة والإتمتة، نحن لدينا برنامج حكومي تم التصويت عليه أثناء التصويت على الحكومة وصدر به قرار من مجلس الوزراء بالرقم (٣٤٠) لسنة ٢٠٢٢ نهاية عام ٢٠٢٢ المادة (١٢) تتعلق بوزارة المالية، الأتمتة التي جرت حالياً صدرت بها قرار وتوجيه من قبل مجلس الوزراء بناءً على توصية من البنك المركزي، كل دوائر الدولة ذاتي ومركزي سوف تبدأ بتطبيق الإيرادات وجبايتها إلكترونياً عن طريق شركات الدفع الإلكتروني (bos) فيما يخص وزارة المالية كل دوائرنا الشركات والمصارف إضافة إلى مقر الوزارة والهيأة العامة للضرائب والكمارك تم تشكيل لجنة والبنك المركزي قام بدعوة (١٠) شركات سمح لنا كل دائرة تختار الشركة التي تناسبها بدون تأثير أي أحد كل مدير عام يختار الشركة التي تناسبه وسوف تكون مجاناً بدون أن ندفع لهم أي اموال من تاريخ توقيع العقد إلى نهاية السنة، العمل جاري وقعنا العقود وبدأت التنفيذ في جميع دوائرنا، هذه الشركات ملزمة بتجهيز أجهزة الدفع الألكتروني، لكن الذي لاحظته في الإجتماع السابق يوم الأربعاء الماضي ويتابع معنا السيد رئيس مجلس الوزراء لدينا دائرتين مقر الوزارة والشركة العامة للخدمات المصرفية وقعت العقد مع شركتين لكن الشركات تلكأت ولم تتابع الامور مع هذه الدوائر، وعند الإستفسار عن أسباب التلكئ أخبرونا إن مقر الوزارة ليس لديه إيرادات فقط إيرادات الضريبة أو خدمات متنوعة، بينما شركة الخدمات المصرفية تنقل الاموال بين دوائر الدولة أيضاً ليس لديها إيرادات الشركات إستهانت بهذه الإيرادات، السيد محافظ البنك المركزي والسادة المدراء العامين موجودين في الإجتماع وزودوني بتوصية إنه بإمكاني أن ارسل بطلب الشركات الاخرى التي عملت في مصرف الرافدين والرشيد والضريبة والكمارك التي فيها إيرادات اكثر، أُلزمهم بأخذ هذه التشكيلة مني حتى نستمر في العمل هذا بالنسبة (bos) أنا اترأس لجنة بنظام الخزينة الموحد لأول مرة تم تطبيق نظام الخزينة الموحد لكن توقف السبب إعتراض جميع السادة الوزراء نتيجة عدم توطين الرواتب بدوائر الدولة، يوم ٣١ عندما نصرف الرواتب نسحبها مباشرةً لا يجوز، والآن أكثر دوائر الدولة تم توطين الرواتب بمصارف عدة، عند ضخ الرواتب في المصارف تمول مباشرة بحسابات الأشخاص والموظفين، المتلكئين قسم من رؤوساء الجامعة لم يوطنوا وضباط الداخلية أيضاً لم يوطنوا، وموظفي العتبات التعيين الجديد الذي تمت إضافتهم في الموازنة لهذا العام التمويل تلكئ بها سوف نتابعهم لكي يوطنوا وسوف يصدر بها قرار من قبل مجلس الوزراء لأنه تم عرضها في الجلسة السابقة، وتم إلغاء (١٥٠٠) حساب صفري في الخزينة وحالياً في هذا القرار سوف نلغي (٦٦٤) إضافة إلى (١٨) تمويل ذاتي صفري مفتوح منذ عدة سنوات ولكن ليس فيه نقد، وشكلنا فريق كل المصارف (الرافدين والرشيد والصناعي والرشيد والعقاري) ولدينا حسابات غير

متحركة فيها مبالغ وأرصدة وتعود لعدة سنوات، هذه أيضاً حللناها ورأيناها إيرادات ورواتب غير مستلمة وأمانات ونفقات تشغيلية ونفقات إستثمارية، وطلبنا جمع هذه الأرصدة ونحللها التي مضى عليها خمس سنوات حسب قانون الإدارة المالية جميعها يتم سحبها، لكن ليس أنا من يسحبها إلا بقرار من مجلس الوزراء حتى لا يأتي وزير في يوم يعترض على سحب المبالغ، التي أقل من خمس سنوات طلبت من مجلس الوزراء تشكيل لجنة برئاسة وكيل ومدراء عامين الدوائر ومدير عام الإدارة الإدارية والمالية في الوزارة نفسها أن يحللوا هذه الحسابات، الأمانات لمن وعائديتها لمن؟ الرواتب لماذا لم تسدد ليس من المعقول لا احد يراجع رواتب الموظفين التابعين له، هذه جميعها سوف تشكل لجان وأوعزنا خلال إسبوعين يرفعوا لنا بها توصية، بمجلس الوزراء نوصي الذي له حق ولم نحول له الأموال نبقيها في حساب واحد نسحبها هذه كم عددها كم ألف حساب أسحبها وأضعها في حساب واحد أسميه حساب خزينة في مصرف الرافدين وحساب خزينة في مصرف الرشيد، عند مراجعة صاحب العلاقة يكون موجود ونبدأ نحن بالتسديد بدل هذا التشعب من الحسابات، لدينا مجموعة من الحسابات التي حالياً تعمل بها دوائر الدولة التي موجودة متحركة دائماً هذه مرحلة ثالثة سوف نستخدمها أوعزنا من شهر أيلول سوف نفتح حساب تشغيلي لكل وحدة إنفاق هذا الحساب التشغيلي يتبع للحساب الموحد وليس للحسابات المبعثرة حالياً وأيضاً نتابعه إذا بقى رصيده والشهر الثاني إذا طلب أموال يسحبها ونعززه من جديد، بماذا سوف تساعدنا كحكومة ووزارة مالية لماذا أذهب للإقتراض والسيولة متوفرة بالحسابات؟ إذا الحسابات موجودة وأرصدة نقدية موجودة ومضى عليها سنوات ولا احد يراجع عليها من أصحابها، عند مراجعة صاحب العلاقة أعكسها له وأسددها حتى نستفيد من السيولة بدل الإقتراض من البنك المركزي أو من المصارف، هذا بالنسبة للخزينة الموحد.

بالنسبة لنظام المصرف الشامل كان فقط الرشيد والرافدين قبل إستلامي منصب الوزارة وكانت لديهم مشكلة في شكرة (كواردیا) وقضية في النزاهة وتوقف النظام أكثر من سنة نتيجة لشكوى كيدية من احد الموظفين لكن هيأة النزاهة أغلقت القضية حالياً نحن نتابع معهم، وتعاقدنا مع شركة (أرنست ويونك) وتم إستثنائهم من تعليمات تنفيذ العقود ورفعت لنا تقرير مفصل بالمرحلة الاولى للإصلاح الذي سوف يحصل في المصرف لتطبيق النظام الشامل، لكن المصرف يحتاج (٥) سنوات لكي يعمم على كل فروعه، الرشيد أفضل وحداته وفروعه قليلة من أصل (٢٢) ماضي بخطوات (٢٢) مصرف ومطبق النظام الشامل، المصرف الصناعي جيد أكمل، المصرف العقاري والمصرف الزراعي جديد، لحين الإعلان ووصول الشركة يحتاجون عدة أشهر في قيد الإنجاز والإتفاق مع إحدى الشركات لكي يطبقوا النظام الشامل.

بالنسبة لأتمتة الضرائب قبل إستلام الوزير السابق (الدكتور علي علاوي) كان هناك عقدين للضريبة تم رفعه للأمانة العامة وهي من تتعاقد، عندما سلم الدكتور (علي) الوزارة نحن يجب أن نعمل وفق نظام ضريبي عالمي مطبق من أحدى دول الجوار، مثلاً مصر وتونس والأردن طبقت هذا النظام حالياً نحن لدينا تعامل مع البنك الدولي مع (gaz) الألماني الأثنين يدربوا كادر الموظفين على كل أقسام الضريبة قسم المكلفين والشركات حتى يعيدوا النظر، البنك الدولي عمل لهم دورات حالياً سوف يذهبوا لتونس لكي يتدربوا حتى يطلعوا على هذه الأنظمة.

- السيد محسن علي أكبر نامدار المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

الرجاء التقيد بالجواب على السؤال وليس التشعب.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

كل دائرة لديها أتمتة، لديهم تدريب عندما ينهون التدريب لكل الاقسام، سوف نوجه الى الشركات الرصينة نعلن عنها حتى تأتي نتعاقد عليها، لدينا الهيأة العامة للكمارك الأتمته الخاصة فيها هي توجد اتفاقية مع اليونك تاد موقعيها وبدأ العمل فيها لدينا منذ عام ٢٠٠٠ و، مبلغ الاتفاق (١٣٧٩٥٠٠٠) وكانت أطراف الاتفاق التي في الاتفاقية هي وزارة المالية والامم المتحدة، وتأريخ توقيع الاتفاقية كان ٢٠٢٢/٥/٢٧، المرحلة الاولى الذي أنصرف فيها هو ٥مليون و ١٦٢ دولار، مدة المشروع ٧ سنوات، حالياً ممكن أتصور أنهوا جميع التدريبات بقي فقط للكادر الموجود في الكمارك، ولدينا المرحلة الاولى ٣٠ شهر، والمرحلة الثانية يمكن ٢٤ شهر، المرحلة الثالثة ٣٠ شهر حتى نستخدم اليونك تاد، لدينا المحور الأول هو يتضمن نظام تجريبي أولي سوف نطبقه، المحور الثاني تنصيب الإسكودا في موقع تجريبي، المحور الثالث هو التعميم

والتشغيل على المستوى الوطني في كل المنافذ، المنافذ التي سوف تطبق حالياً التي نحن حددناها، مقر الهيأة، كمرك الشحن الجوي، مركز كمرك طريبيل، مديرية كمرك المنطقة الوسطى، مكتب كمرك الميناء الجاف، كمرك المجمع التصديري، كمرك الشالجية، مركز كمرك أبو فلوس، مركز كمرك صفوان، مركز كمرك مندلي.

نأتي على الموضوع لدينا والتدريب الذي تدربوا حتى تكون سيادة النائب على علم لدي الهيأة العامة للكمارك وملحقاتها (٦٠) موظف، وكلاء الاخراج (٨٧) وكيل اخراج، الناقلين (١٦) ناقل، هؤلاء جميعهم و مطلع شهر آب أن شاء الله سوف تستمر الدورات التدريبية وأن شاء الله التجريب الأول سوف يكون في مطلع أيلول، حالياً أنتم بموجب قانون الموازنة وصلنا الى مرحلة يجب أن نشتري الاجهزة والحاسبات حتى نبدي نطبق، تعلمون حضراتكم للمنافذ الحدودية لا توجد فيها بنى تحتية، فكيف أنا سوف أبدي أشتري حاسبات وأفتح كابلات وأربط، أتفقنا على قانون الموازنة لدي نص يقول أنه ايرادات المنافذ (٢٠%) تصبح إلى المنافذ الحدودية، تواصلت مع السادة المحافظين مشكورين، فسوف يباشر كل محافظ يعمر لي المنفذ ويهيئ لي و قسم يشترون لي الحاسبات، الاجهزة، المعدات، لكن أنا قلت لهم أنا أرغب في البداية البنى التحتية والمكان يليق في منفذ حدودي مثل الاردن، مثل السعودية، مثل ايران، أن شاء الله هم سوف يتواصلون معنا حتى نبني المنفذ.

أخر شيء لدي مشروع النظام الادارة المالية، مشروع نظام الادارة المالية هو لدينا عقد موقع مع البنك الدولي، كلفة المشروع على أساس (٣٧) مليون دولار، الى حد الآن نحن فقط مجرد الاستشاري، فحص البيانات، الموازنة زودته بالبيانات واستمارات الاعداد واستمارات النصوص القانونية وحددنا الوزارات التي سوف نطبقها، يمكن (١٠) وحدات انفاق من وزارات معنية، محافظات زائد خزائن، لأنه يا نص قانون ينطبق على أي خزينة نضع الخزينة الخاصة فيه، يا محافظة فيها منفذ بترو لأن هذه نصوص قانون تصبح تعديل على قانون الموازنة فيها مناقلات فيجب هذه تخويل، حددنا عدد الموظفين للوزارات من المخول، المدير العام، الوكيل ما هي صلاحيته، الوزير ما هي صلاحيته، حددنا كل موظف الموجود، لكن حصل لدينا اشكال تعلمون منذ ٢٠١٩ لأنه أحيوا أكثر الموظفين تقاعد الذين كانوا هم مسؤولين، حدثنا البيانات و رشحنا موظفين آخرين، شكلت اللجنة التوجيهية أنا ترأستها، وصلت الى مرحلة الاعلان أرغب أن أعلن، وجدت أنه الكلفة التي وضعها البنك الدولي (٣٧) مليون دولار، الـ (٣٧) مليون دولار حسب لي كلفة على (١٠) وحدات انفاق، في حين أنا عدد وحدات الانفاق في الدولة جميعها (١٥٨٢) وحدة، طلبت من البنك الدولي أنه تحسب لي أنت كم اذا (١٠) وحدات (٣٧) مليون سوف تعطيني قرض، يعني اذا (١٥٨٢) كم وحدة انفاق؟ يعني كم كلفها، لم يستطيع أن يحسب لي الكلفة، ثانياً لا يستطيع أن يزيد لي القرض، فقط (٣٧) مليون دولار، أصبحت عندي مشكلة لا استطيع أن اعلن، لأن اذا أعلن الشركات العالمية الخمسة سوف تتوجه على الاعلان الخاص في على الموقع، فتطلب كلفة، عندما أقول له (٣٧) سوف يحدث عندي اشكال، يعني أنا سوف أتعرض الى المسائلة، كلفة كلية لا توجد، فاتحت وزارة التخطيط قلت لهم أنتم كيف تدرجون سنوياً القرض بدون الكلفة الكلية فقط تخصيص سنوي (٣٧) مليون، حتى لدي جزء منه للتخطيط وجزء منه للإقليم، يعني البنك الدولي في القانون وضع لي (٣٧) هذه تخصيص سنوي وليس تكلفة كلية، حصلت مفاوضات عرضته في مجلس الوزراء المشكلة كلها، طلبت تشكيل لجنة الاثنين أن شاء الله القادم سوف يترأسها الدكتور نجيب مدير عام القانونية، مدير عام دائرة الدين، مدير عام دائرة الاستثمار الحكومي حتى جميعهم يجدون لي حل، يا أما نبقي القرض لأن (الفريد بل حاج) الذي هو المدير الاقليمي للبنك الدولي طلب مني وقال أنه نحن سوف نلغي القرض، لا نستطيع أن نساعدكم ونقدم لكم قرض أكثر، يعني أكثر من (٣٧)، طلبت منه رسالة خطية لست أنا من يتعامل شفهي الى حد الآن قال أنا أحضر في الشهر التاسع أو في العاشر أزور العراق ونتفق على الالغاء، أنتا لا أستطيع أن انتظر لأنه أنا تعلم لدي برنامج حكومي وفيه نسب الانجاز، فمعناه هذا البرنامج عرضته على رئيس الوزراء في الجلسة، قلت له سوف تعتبروني أنني متلكئة في حين أنه لست أنا المسؤولة لأنه التمويل يقول قرض لا يقول من الخزينة، فأطلب أن تدرسون لي موضوع العقد، كيف أفسخه وماذا يترتب عليه وما هو الذي سوف يحصل، أنه نقبل أن جزء منه (٣٧) يكون على البنك الدولي والجزء الآخر يكون على الخزينة العامة، لكن أطلب لجنة مختصة من التخطيط معها أحد الجهات من ينسب اللجنة الاخرى من يساعدوه يحددون لي احتساب الكلفة لأن أنا شكلت في رئاسة وكيل الوزارة وعضوية مدير عام الدائرة الادارية وقسم العقود، لم يعرفوا كيف يحسبون الحاسبات، البنك الدولي ماذا اقترح، يقول دعينا نجهزكم بالحاسبات ونشطر العقد ونعمل جزء للحاسبات وجزء بعد هذا عندما تعلنيه

تأتي الشركة وتعمل، أنا رفضت كيف أشتري حاسبات وأنا لا يوجد لدي عقد ولا اعلم نوعية الحاسبة، الموديل، يقبله هذا النظام، الشركة سوف تقبل هذه الحاسبات، وإلا الى أن اتعاقد يمكن هذه الموديلات تصبح قديمة، ثانياً أنا أرغب بتحديد سقف زمني للمشروع، أنا عندما سوف أنجح في العشرة وحدات سوف أعممه على بقية أكثر وسوف أحدد سنوات المشروع، ثلاث سنوات أعمم أو خمس سنوات، أنتهي من الكل، لأنه عندما أطبقه على عشرة وحدات وأنجح، يعني معناها أنا نجحت على بقية الوحدات، فأنا الآن سوف أنتظر التوصية أنه وافقوا لي أصرف فقط المبلغ الـ (٦٧٢) ألف دولار مستحقات لأن هذه أصبحت متأخرة أشهر لم يدفعوها، ويجب وزارة التخطيط تدرج المشروع وتعطي لي ايعاز بأطلاق المبلغ.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التعقيب.

- النائب هادي حسن السلامي:-

نود أن نستوضح ما جرى في كتاب وزارة المالية المرقم (١٥٦٤ في ٢٠٢٢/١٢/١١) حول تكلفة المشروع حيث بلغ مبلغ القرض هو (٣٧) مليون دولار، ولكن في كتاب ديوان الرقابة المالية (٢٧٥٤٥ في ٢٠١٨/١٢/٢٣٠) يقول أن قرض البنك الدولي (٤١) مليون دولار.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

سيادة النائب الـ (٤١) ليست للمالية، متجزأ الى وزارة التخطيط، نظام صندوق التنمية الذي صوتوا يمكن حضراتكم عليه أو لا لا أعلم؟ لكن الان في مجلس الدولة يوجد فيه اشكال أيضاً صادف اشكال في التشريع وجزء منه للإقليم، انا فقط (٣٧)، هو قرض كامل، لكن عدة بايلوتات، لو تقرأ قانون الموازنة تجده القرض كم أجمالية، كذا للمالية، كذا للتخطيط، كذا للإقليم.

- النائب هادي حسن السلامي:-

مذكور هنا للمالية فقط.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

كلا، كلا استاذ، ولدينا الاتفاقية والعقد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد السائل، اسأل هي تعقب.

- النائب هادي حسن السلامي:-

نستوضح فقط.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

فقط السؤال بعد أن تكمل أنت التعقيب نعطي لها دور في الاجابة.

- النائب هادي حسن السلامي:-

ورد في ذات الكتاب أن وزارة المالية المشار أعلاه بان العقد الاستشاري قد أبرم في كانون الأول ٢٠٢١ وهو تعارض ثاني كون العقد بموجب تقرير الرقابة المالية أبرم في ٢٠١٨.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

العقد الاستشاري؟

- النائب هادي حسن السلامي:-

نعم شركة (aarc) الايرلندية.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

سيادة النائب نحن أولاً العقد الخاص بالعقد بالكامل ٢٠١٨ لكن لم ينفذ العقد لان كان فيه اشكال أنه طلبوا إعفاءه من الضرائب والكمارك، الاعفاء الخاص بالضرائب والكمارك لم يحصل لأنه في ٢٠٢٠ لم تكون هنالك موازنة، في الـ ٢٠٢١ صوتوا على الاعفاءات حتى أستطاع أن يتعاقد مع الاستشاري.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

سيادة الرئيس مع كامل الود والمحبة والاحترام، يعني كتاب وزارة المالية يقول تم العقد ٢٠٢١، هذا كتاب وزارتكم يعني التوقيع.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

السيدة الوزيرة ليكمل السؤال حتى تجيبين.

- النائب هادي حسن السلامي:-

عقد الشركة الايرلندية، كان العقد وفق تقري الرقابة المالية في ٢٠١٨/٢/١٢ هذا تقرير الرقابة المالية، في حين اجابة وزارة المالية تقول عام ٢٠٢١، نستوضح عن هذا الفرق بين التواريخ.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

استاذ لم يحصل العقد إلا بعد أن استكملت كافة الاجراءات، كانت حكومة تصريف أعمال لمرتين، لا يوجد قانون موازنة سنتين، نحن بعد هذا حتى عملنا فيه، وعملنا له أعفاء في ٢٠١٩ حتى في الـ ٢٠٢١ حتى بدأنا نعمل، هذه شركة استشارية تعاقدت معنا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تعقيب.

- النائب هادي حسن السلامي:-

نود أن نستوضح في الكتاب ما جاء في الكتاب (١٥٦٤ في ٢٠٢٢/١٢/١١) والذي يوضح أن نسبة الانجاز (٦%) من أصل مبلغ (٣٧) مليون دولار، في حين تقرير الرقابة المالية ينص على أن مجموع المبالغ المصروفة منذ عام ٢٠١٧ بلغ (١٣١١٠٠٠) دولار وتقرير الرقابة المالية الثاني يوضح أن مبلغ العقد الاصلي هو (١٢٥٠٠٠٠) دولار، الوزارة قامت بإنفاق المبلغ (١٣١١٠٠٠) دولار بالتالي حققت يعني فوق الانجاز أكثر من (١٠٠%)، يعني كان المبلغ (١٢٥٠٠٠٠) دولار، أنتم صرفتم (١٣١١٠٠٠) دولار، فبالتالي ما ذكرتموه في الجواب أن نسبة الانجاز (٦%) من أصل مبلغ (٣٧) مليون دولار ليس له علاقة بالموضوع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تعقيب.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

استاذ لدينا تقرير رفع الى مجلس الوزراء بموجب القرار الأخير الذي الآن صدر فيه جدول تفصيلي أوضحه الى حظرتكم تستطيع أن تطلع عليه، أنا رفقته مع الاوليات الذي فيه كم المبالغ التي صرفت طيلة مدة المشروع وكم المتبقي في ذمتنا من أصل القرض الموجود وطلبنا فيه الموافقة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

زودي السيد النائب وأيضاً السيدات والسادة النواب زوديهم بهذا التقرير، وزعوه على كافة النواب.

تعقيب.

- النائب هادي حسن السلامي:-

كتاب وزارة المالية (١٢٨٩ في ٢٠٢٣/٥/٧) تم الاشارة فيه بأن الوثائق الخاصة بالمشروع تم اعدادها أي أن مرحلة العقد الاستشاري الخاصة بالوثائق قد أنجزت في حين كتاب ديوان الرقابة المالية بالعدد (١٤٠٠و٢٠٨ في ٢٠٢٣/٥/٣٠) يشير الى أن الفقرة (٢) بعد استكمال وثائق الاعضاء ولغاية تاريخ اعلاه من ما يجعل تساؤل اكبر فيما ذلك تم إنجاز وثائق المشروع أو من عدمه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هو استفسارك؟

- النائب هادي حسن السلامي:-

سيادة الرئيس العقد (٣٧) مليون دولار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا سؤالك الآن هو أنت لديك استفهام، ما هو استفهامك؟

- النائب هادي حسن السلامي:-

الاستيضاح والاستفهام، كتاب وزارة المالية يتضمن وقد تم اعداد وثائق طلب عروض شراء نظام (الأف أم أي أس) من الشركات، هذا كتاب السيدة وزيرة المالية هذا ٢٠٢٣/٥/٧، ديوان الرقابة المالية ماذا ينص؟ يقول لم يتم استكمال وثائق العطاء لمناقصة تنفيذ وتجهيز ونصب النظام لغاية تاريخه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تاريخ الرقابة المالية؟

- النائب هادي حسن السلامي:-

تاريخ تقرير الرقابة المالية (٢٠٢٣/٥/٣٠)، تفضلي السيدة الوزيرة.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

استاذ هذا الرقابة يقول لم يستكمل، نحن استكملنا الاجراءات وأحلنا مناقصات المرحلة الاولى من قبل الاستشاري واختارينا الشركة هذا ليس الآن، قبل، عندما أكملناه للأسف جاء هو نفس الاستشاري قال لنا الشركة التي رسيتم عليها طلعت مزورة وليست هي الشركة الام، كان على اساس فرع منها في الاردن، وقفه لنا، لذلك توقف، الان حالياً أعدنا من البداية ودفعنا له أجور استشارية جديدة، والمدة هو الخاصة فيه تجاوزها، هو المفروض يقدمها لنا خلال فترة معينة، هو عبرنا المدة ولم ندفع له المبالغ، هذه المشكلة الخاصة فيه فقط سوف ندفع له الاموال، لديك التقرير كامل ممكن ان تطلع عليه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدة الوزيرة، هل أنتم ماضون في اجراءاتكم بإعادة بناء ومكافحة الفساد من خلال التحول الرقمي، المشروع ماضي؟ وبجدول زمني.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

نعم سيادة الرئيس، هذا النظام أنا أقول وعند كلمتي، يعني هذا النظام يحد من كل الفساد، أنا بموجب العقد لو تطلعون على العقد وعلى الفترة الزمنية ولو هي حصلت خارجة عن ارادتنا، مرة تصريف أعمال، مرة لم يوقع العقد لأمن الوزير ليست لديه صلاحية، مرة موازنة لا توجد، حتى نستطيع أن نصرف لأنه يجب أن نصرف ١٢/١ من سنة سابقة ونحن الى حد الأن لم نصرف، هذا أنا ضمنته حتى القوى العاملة، نظام، توريدات، تعاقدات، توريدات، نظام قوى عاملة، فيه كل الموازين، يستطيع كل شخص يدخل على النظام يتطلع عليه، نظام رقابة يطلع على كل شيء، يعني أنا الآن الاجراء الذي يأتي إلي عندما أعمل موازنة، تعلم البيانات التي تأتي لي يعلمون أنه مثلاً سوف يخفضون، يغيرون في الارقام الخاصة بالموازين المراجع والصرفيات، حتى نقول هؤلاء صرفوا يجب أن أعطيهم أكثر، يتلاعبون، بينما في هذا النظام سوف يحد من هذا الفساد،

يجب أن يرتبط معي نظام الـ (أي دي أم أس) الذي في التخطيط، يرتبط معي، يرتبط معي نظام الضريبة، نظام الكمارك، أي وزارة سوف تعمل نظام خاص بالإيرادات هذا خاص بالـ (بي أو أس) النظام الشامل، الخزينة الموحد في هذا النظام، أن شاء الله ننجح.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً جزيلاً، تعقيب.

- النائب هادي حسن السلامي:-

ختمت وزارة المالية بكتابها (١٢٠٠) نود أن نستوضح سيدي الرئيس، اختتمت وزارة المالية بكتابها (١٢٨٩في ٢٠٢٣/٥/٧) بأن المشروع يتطلب (٣٧) مليون دولار لتغطيت المرحلة الاولى فقط، وأن المرحلة المتبقية تتطلب ملايين الدولارات يتم تخصيصها من موازنة الدولة، وبغض النظر عن واقعة الطرح المقدم من عدمه، فمنذ عام ٢٠١٨ تاريخ ابرام العقد الاستشاري ولغاية هذا التاريخ أي بما يزيد عن خمسة أعوام وشهرين لا يوجد سقف زمني، ليس للإنجاز فحسب.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

استفهامك مالي أو عن السقف الزمني؟

- النائب هادي حسن السلامي:-

لا السقف الزمني.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تمام، كم من السقف الزمني المقرر؟ السيدة الوزيرة أرجوا الاجابة.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

سيادة الرئيس هو أنه نحن السقف الزمني يعني أول ما بدأنا عملنا العقد ووقعناه حصلت لدينا بعض المشاكل التي تفضلت قبل قليل تكلمت فيها أنه احتاجوا إعفاءات ضريبية وانتظرنا قانون الموازنة حتى نعفي، عادوا مرة ثانية طلبوا أنه مدة، أنا اكتشفت الكلفة الكلية أنه لا تسمح لي أن أعمل هكذا مشروع إلا فقط عشرة وحدات، أثناء عرضوا البرنامج الحكومي في مجلس الوزراء طلبت يضعون لي (٥٠) مليار لأنه أنا غير متوقعة كم الكلفة الكلية، ليست أنا صاحبة العلاقة حتى أحسب الكلفة، وضعت (٥٠)، الآن الموازنة التي صادقتم عليها فيها (٣٧) مليون دولار زائد (٥٠) مليار ضمن وزارة المالية لي، لكن تفاجأت أنه البنك الدولي يرفض يزيد لي القرض ويرفض يحسب لي الكلف بالكامل كم على (١٥٨٢) يقول نحن فقط نعمل لكم عشرة وحدات، يعني هل هي الموازنة فقط عشر وحدات أنفاق؟ هذا السبب، فيجب أن يحدون لي ويدرسون لي من قبل اللجنة التي تشكلت حالياً في الأمانة العامة سيادة الرئيس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم المبالغ المصروفة؟ أنتم لم تصرفوا شيء انتم الى حد الآن.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

الذي صرفناه في الكتاب الذي أرسلناه الى مجلس الوزراء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أنفقتم على التنفيذ أم على العقد الاستشاري؟

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

كلا، فقط استشاري، لأنه لديه اجور خلال فترة يكملها حتى يؤيدون نحن لدينا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الكلفة الكلية التي تفضل بها السيد النائب (٣٧) مليون دولار.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

كلا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذه لم تصرف؟ أو لم يصرف منها شيء.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

لا أبداً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تعقيب.

- النائب هادي حسن السلامي:-

سيادي الرئيس موضوع العقد الاستشاري منذ خمسة سنوات، حسب تقرير الرقابة المالية تم مبلغ العقد والاحالة (١٢٥٠٠٠٠) دولار، في حين وزارة المالية أنفقت (١٣١١٠٠٠) دولار، يعني أكثر من المحقق فوق الـ (١٠٠%) هذا كتاب موجود من وزارة المالية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الإجابة، هذا الفرق من أين جاء؟

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

استاذ مرتين صرفنا للاستشاري، المرة الاولى عندما دقق وعلن لنا و فحص لنا بعد هذا جاء لنا هو قال لنا لأنه يأخذ أجور عليها، هو الذي يكشف لنا هذه الشركات ما هي؟ هذه صرفناها وحدها، الآن مرة أخرى أيضاً يطلبني (٦٧٢) مليون دولار، هذه تعلم على مراحل.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ماذا قلتي (٦٧٢) ماذا؟

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

ألف دولار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لأنه أنتي قلتي مليون، (٦٧٢) الف دولار.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

عفواً سيادة الرئيس، هو كله (٣٧) مليون دولار.

وهذا كله في مجلس الوزراء وحصلت على قرار حتى، ويجب وزير التخطيط يدرج لي المشروع ويعطي لس الأذن بالتمويل.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تعقيب.

- النائب هادي حسن السلامي:-

عام ٢٠٠٥ حسب كتاب وزارة المالية تم صرف يعني أكثر من مليار على انشاء نظام أف أم آي أس في جميع المحافظات، ولو لاحظنا أنا عملت جولة ميدانية في أغلب المحافظات في الخزائن شاهدت هذه المنظومات بسطوح يعني كلفت الدولة مليارات يعني هذه في الخزائن انا زرت الخزائن، هذا عام ٢٠٠٥، فنحن نستوضح صح هذه الـ، يعني سابقاً لكن نحن نستوضح، ما هي الاجراءات لأن هذه أموال دولة الى حد الآن في أسطح الخزائن وأجهزة اضافة الى الاجهزة التي في وزارة المالية، فبالتالي نحن نستوضح عن مصير هذا الموضوع، موضوع يتعلق بالعراق واعادة بناء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

له علاقة بالموضوع السؤال؟

- النائب هادي حسن السلامي:-

نعم هو نفسه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

إجابة.

- السيدة طيف سامي (وزير المالية):-

استاذ هو المشروع أصلاً من ٢٠٠٥، لكن كانت منحة وليست قرض والاموال والصرف منهم، وكنا واضعين ونطبقه، نطبق النظام ودربنا الموظفين وحظرنا المدربين وكنا على هذا هي الجهة المانحة للمنحة تدفع الى المدربين والاجهزة والحاسبات التي هي صرفتها، صحيح على كم الخزينة وعلى السطوح التابعة للخزينة، هذه في الـ ٢٠٠٥، ٢٠٠٧ خطفوا الأجانب وتوقف المشروع، منذ ذلك الوقت الى أن حالياً عملناه قرض، الأجهزة جميعها مديرة المشروع التي كانت السيدة نجوى، قلنا لهم توجد منحة وفيها أجهزة، قالت هذه الاجهزة لا تجدونها.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً جزيلاً معالي الوزيرة، السيد النائب تابع اجراءاتك لمتابعة هذا الملف و دعم الحكومة لإنجازه لأهميته والوقوف على أبرز المعوقات واعلام المجلس بذلك.

شكراً جزيلاً معالي الوزيرة لحضورك.

ترفع الجلسة الى يوم الأثنين ٢٠٢٣/٨/١٤ الساعة (١:٠٠) ظهراً.

رفعت الجلسة الساعة (٤:٥٤) عصراً

****

****

****